يستهل أعماله ببندي «التصديق على المضابط» «وكشف الأوراق والرسائل والعرائض»

مجلس الأمة ينظر اليوم في استقالة نائب رئيس «المحاسبة» وتعديل قانوني «المحاكمات الجزائية» و«المناقصات العامة»

مجلس الأمة

يعقد مجلس الأمة اليوم وغدا جلسة عادية لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله أبرزها استقالة نائب رئيس ديوان المحاسبة وتعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بشأن مدد رد الاعتبار وتعديل قانون المناقصات العامة فيما يتعلق بإلغاء الوكيل المحلي. ويستهل مجلس الأمة أعمال جلسته ببندي "التصديق على المضابط" و"كشف الأوراق والرسائل الواردة وكشف العرائض والشكاوى" يليهما بند "الأسئلة".

وينتقل المجلس بعدها إلى بند "الإحالات" ثم بند "استقالة نائب رئيس ديوان المحاسبة" وبند "مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ17 لمجلس الأمة".

ومن المقرر أن ينتقل المجلس بعدها بحسب جدول الأعمال إلى بند "تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين" ويشتمل على 26 تقريرا للجان البرلمانية.

ووفقا للخريطة التشريعية فإن المجلس سيناقش تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن تعديل قانون المحاكمات الجزائية فيما يتعلق بمدد رد الاعتبار وتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن تعديل قانون المناقصات العامة فيما يتعلق بإلغاء الوكيل المحلي وتقرير لجنة شؤون النفط والطاقة البرلمانية بشأن تأسيس الشركة الكويتية للصناعات المتقدمة القابضة.

وأدرج على جدول الأعمال ثلاثة طلبات مناقشة بشأن البديل الاستراتيجي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ومراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة ومراقبة أسعار السلع إضافة إلى مناقشة تسكين شواغر المناصب القيادية والأسس والمعايير المتبعة في التعيينات.

ومن البنود المدرجة "كتب الحكومة" وتشمل الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في نهاية السنة المالية "2019-2020" وكتابا آخر موجه من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بشأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن العام "2020-2021".

وصدر هذا التقرير ليغطي الفترة من 1 يناير حتى 30 سبتمبر 2020 متضمنا حصرا أنشطة وجهود الهيئة الفنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته فضلا عن تضمنه كل ما رصدته "نزاهة" خلال تلك الفترة من سلبيات ومعوقات وما تقترحه الهيئة من توصيات لإزالة أسباب تلك السلبيات والمعوقات.

أدلى كل منهم بدلوه سواء بالاقتراح أو إبداء الرأي

النواب متفقون على مبدأ العدالة في الأصوات بين الدوائر ومختلفون في الطريقة

فايز الجمهور

خالد المونس

محمد المهان

المونس: سأتقدم باقتراحين لتعديل النظام الانتخابي بشأن القوائم النسبية وتوزيع الدوائر

المشكلة في أن أي نظام انتخابي ينقل منطقة إلى دائرة أخرى يكون محل خلاف بين النواب

الجمهور: إصلاح النظام الانتخابي له بالغ الأهمية في التمثيل العادل لجموع الشعب الكويتي

المهان: تعديل نظام الاقتراع يجب أن يبنى على عدالة توزيع عدد أصوات الناخبين

أثار ما أنتهت إليه اللجنة التشريعية البرلمانية من تصورات بشأن تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة ردود فعل نيابية مختلفة.

في هذا السياق أعلن النائب خالد المونس عن عزمه التقدم باقتراحين بشأن النظام الانتخابي فيما يخص القوائم النسبية وتقسيم الدوائر الحاليّة، مؤكدا أن كلا الاقتراحين يحققان مبدأ العدالة والمساواة بين الدوائر.

وأوضح العتيبي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الاقتراح الأول يعنى بالقوائم النسبية ويلغي الدوائر الحالية لأنها غير عادلة ويقوم على تقسيم الكويت إلى دائرتين، بدمج الدوائر الأولى والثانية والرابعة واعتبارها دائرة واحدة والدائرتين الثالثة والخامسة للدائرة الثانية.

وأشار إلى أن فرق الأصوات ما بين الدائرتين سيكون 3 آلاف صوت فقط ما يحقق عدالة نسبية لأن من الصعب مساواة جميع الدوائر بالأعداد.

وبين أن الاقتراح أخذ بعين الاعتبار المناطق المفتوحة لزيادة أعداد الناخبين ما يجعل الدائرتين تسيران في خط مستقيم من حيث النسبة والتناسب في الأعداد.

ونوه المونس إلى أن الاقتراح سيتم رفعه إلى اللجنة التشريعية بعد الانتهاء من صياغته القانونية في إدارة الإعداد البرلماني في مجلس الأمة خلال يومين.

أما عن الاقتراح الآخر فأشار المونس إلى أن من بين الاقتراحات النيابية اقتراح النائب د. عبدالهادي العجمي الذي يقدم تقسيمة عادلة لتوزيع المناطق بين الدوائر وفيها نسبة من تقارب أعداد الناخبين بين الدوائر، معتبرا أنه "اقتراح ممتاز".

وبين أن المشكلة في أن "أي نظام انتخابي ينقل منطقة إلى دائرة أخرى يكون محل خلاف بين النواب ومن الصعب جدا الموافقة عليه".

وقال المونس إنه عالج هذا الأمر من خلال اقتراح بالدوائر الموجودة نفسها حاليا والمناطق السكنية نفسها على أن تخرج كل دائرة 9 مرشحين والمقاعد الخمسة المتبقية يتم منحها للحاصلين على أكثر عدد من الأصوات بعد الناجحين التسعة من كل دائرة.

وأوضح أن الاقتراح ساوى ما بين الدوائر الخمس في عملية إخراج 9 مرشحين وساوى أيضا ما بين الدوائر الخمس في حصول من يجمع أكبر عدد من الأصوات ينال عضوية مجلس الأمة.

واعتبر أن "هذا الاقتراح يخرجنا من توزيع المناطق ويحقق العدالة والمساواة بين كل الدوائر الخمس"، مشيرا إلى أن هذا الاقتراح سيتم توقيعه من عدد من النواب ليتم رفعه إلى اللجنة التشريعية لدراسته.

وطالب العتيبي بضرورة عدم إقحام المفوضية العليا في توزيع الدوائر وذلك كون عملها إشرافيا فقط، معربا عن اعتقاده بأن أي تدخل حكومي في توزيع الدوائر ونسب الأصوات فيها فإنه يهدف إلى المحاصصة والتكتلات ما ساهم في تدمير العمل السياسي خلال السنوات السابقة.

وأكد المونس أن الإصلاح السياسي قائم على إصلاح النظام الانتخابي الذي يعد حجر الأساس للإصلاح السياسي المتكامل، مشيرا إلى أن نظام القوائم النسبية يهدف إلى العمل الجماعي السياسي.

وقال "أؤمن بأن العمل السياسي الجماعي يحقق الأهداف المرجوة منه خصوصا أننا عانينا في السنوات السابقة من العمل الفردي الذي لا يحقق الأهداف التي ينتظرها الشعب الكويتي".

وأوضح أن تجربة النظام الانتخابي خلال السنوات الماضية تؤكد ضرورة تغيير هذا النظام بالكامل لتحقيق الإصلاحات المرجوة، معتبرا أن "العمل الفردي يتعب للنائب ولا يحقق الأهداف المرجوة منه"، وأكد أن نظام الدوائر الخمس وتقسيمتها تسبب في ظلم لبعض الدوائر من حيث كثافة الناخبين في كل دائرة. من جهته شدد النائب فايز الجمهور على أن الأولوية القصوى في إصلاح النظام الانتخابي هي لتعديل الدوائر.

وقال الجمهور عبر حسابه على منصة "إكس": أشكر "اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية على جهودها المقدرة، فإصلاح النظام الإنتخابي له بالغ الأهمية في التمثيل العادل لجموع الشعب الكويتي"، متابعا "لكن الدوائر الخمس الحالية مثلبة سلبية في النظام الانتخابي، وذلك بوجود تفاوت كبير بين أعداد الناخبين ومقاعد تمثيلهم، فلا يعقل دائرة بها ضعف الدوائر الأخرى وتخرج نفس عدد ممثليهم".

وأضاف: "لذلك لا بد أن يكون تعديل الدوائر له الأولوية القصوى في تصحيحه بشكل عادل لاستكمال العملية الانتخابية الإصلاحية".

من ناحيته قال النائب الدكتور محمد المهان "نقدر اجتهاد الإخوة النواب في اللجنة التشريعية، ولكن أساس أي تعديل على النظام الانتخابي وجب أن يكون مبني على العدالة في توزيع عدد أصوات الناخبين على الدوائر الخمس".

وأضاف: "نحن نبحث عن نظام انتخابي يتيح للشعب الكويتي المشاركة على حد سواء في إيصال ممثليهم لمجلس الأمة، ولا يمكن القبول في أي تعديل حتى يُحل هذا الأمر".

السعدون عزى نظيرته في تنزانيا بضحايا فيضانات محافظة مانيارا

أحمد السعدون

بعث رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ببرقية تعزية إلى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية تنزانيا الاتحادية توليا أكسون، عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الفيضانات التي اجتاحت محافظة مانيارا شمالي تنزانيا وأسفرت عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين وتدمير للمرافق العامة والممتلكات.

الزيد: وقعت وعدد من النواب على طلب تكليف «حقوق الإنسان» بمتابعة مجريات التحقيق في قضية تركي العنزي

أسامة الزيد

أعلن النائب أسامة الزيد عن توقيعه وعدد من النواب طلبا بتكليف لجنة حقوق الإنسان بمتابعة مجريات التحقيق في قضية المواطن تركي العنزي وما أثير عن تعرضه للتعذيب من قبل جهات تابعة للجيش.

وقال الزيد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "نؤكد بما لا يدع مجالا شك أننا لا نكيل بمكيالين، فكرامات الناس وحقوقهم خط أحمر لن نقبل بالتعدي عليها من أي شخص في هذه الدولة".

وشدد على أن "المواطن الكويتي كرامته مصانة ولن نقبل بالتعدي عليها، ولكن في الوقت نفسه لن نقبل بأن يجرنا أي طرف إلى معاركه الشخصية واستقطاباته التي يحاول من خلالها النيل من خصومه".

وأكد الزيد أنه "لهذه الأسباب وتحملا للمسؤولية كأعضاء في مجلس الأمة قمت بالتوقيع مع مجموعة من النواب على الطلب للتأكد من حيادية إجراءات التحقيق وشفافيتها".

وختم قائلا "لن نقبل بأي شكل من الأشكال الانحياز لأي طرف ضد طرف آخر، بل إن انحيازنا دائما وأبدا سيكون للشعب الكويتي وحقوقه".

فارس العتيبي: «الموارد البشرية» أمهلت «القوى العاملة» «وديوان الخدمة» شهرا للإتيان برد مكتوب عن «التكويت» و«كتب الترشيح»

فارس العتيبي

أكد رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية النائب فارس العتيبي أن اللجنة طلبت من ديوان الخدمة المدنية ذكر أسباب ازدياد كتب الترشيح ملاحظا أنه لا توجد جدية حكومية في تقليص أعداد الباحثين عن وظائف وأن التنسيق الحكومي بين الجهات لم يكن كما ينبغي.

وقال العتيبي: امهلنا ديوان الخدمة المدنية شهرا لتقديم رد مكتوب للجنة بخصوص التعامل مع كتب الترشيح لتكون أكثر فاعلية.

ورأى العتيبي: أن الجهات الحكومية لم تعمل على أرض الواقع من أجل تقليص الأعداد المتزايدة في ديوان الخدمة والتي تبحث عن وظيفة لافتا إلى أنه لا يوجد تنسيق بين ديوان الخدمة والجهات الحكومية في شأن احتياجات سوق العمل وترتيب كتب الترشيح وسبل معالجتها لتفادي الخلل في التعيين.

وبخصوص بحث اللجنة في بندي تكويت الوظائف العامة والتوظيف الوهمي للتحايل على مواجهة ارتفاع النسب المفروضة لتوظيف المواطنين لدى الشركات الخاصة رد العتيبي: طلبنا من قوى العاملة الاتيان برد مكتوب بخصوص تكويت الوظائف العامة موضحاً أن التوظيف الوهمي رصد في تقارير ديوان المحاسبة، والقوى العاملة أكدت أنها لا تقبل بمثل هذه الأمور، وهناك ضوابط تحد منه.